الرسالة الإخبارية جانفي 2022

نشاط هياكل الجامعة

الجامعة تطلق خدمة الدعم القانوني للبلديات

انطلقت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية بداية من الإثنين 17 جانفي 2022 في توفير خدمة "الدعم القانوني للبلديات". وهي خدمة داخلية تساعد ممثلي السلطة المحلية في كل ما يتعلق بالجوانب القانونية للعمل البلدي، يوفّرها محامي وخبير قانوني من فريق الجامعة.

وتندرج هذه الخدمة في إطار مهام الجامعة الوطنية للبلديات التونسية التي يقرها نظامها الأساسي بهدف تحسين العمل البلدي، الذي يظل رافدا رئيسيا لتنمية محلية من شأنها أن تطور الواقع اليومي للمواطنين .

كما تأتي هذه المبادرة من الجامعة لدعم القدرات البلدية أمام الصلاحيات الواسعة التي منحتها مجلة الجماعات المحلية للبلديات مقابل ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وغياب الدعم اللازم من الدولة. إذ لا تتجاوز نسبة التأطير في البلديات 10 % كما أنها غير قادرة على برمجة إنتدابات جديدة رغم أن جل البلديات، خاصة المحدثة منها، لا تتوفر لديها خدمة الشؤون القانونية وإطارات مختصة في المجال.

وتتمثل هذه الخدمات في:

استشارات قانونية:

تتيح هذه الخدمة لجميع المنتفعين بها تقديم استشاراتهم وتساؤلاتهم القانونية كتابيا (من خلال بوابة مخصصة لذلك بالموقع الرسمي للجامعة) وذلك حول أي موضوع يهم العمل البلدي https://bit.ly/3rl6ImQ .

أسئلة متداولة:

إجابات مفصلة ودقيقة عن أبرز الأسئلة القانونية الأكثر تداولا في مجال العمل البلدي.

وثائق توجيهية

تتيح هذه الوثائق شرحا لجملة من الإشكاليات والقضايا المطروحة على البلديات من الناحية القانونية.

مستجدات قانونية:

عرض شهري لأهم النصوص القانونية والمتعلقة بالعمل البلدي، إضافة لأهم القرارات البلدية المنشورة بجريدة الجماعات المحلية وأبرز الأحكام القضائية الصادرة.

مكتبة قانونية:

تجميع لأهم النصوص القانونية الجاري بها العمل المنظمة للعمل البلدي إضافة إلى جملة من الأحكام القضائية كفقه قضاء خاص بالنزاعات البلدية.

يمكن لممثلي السلطة المحلية من رؤساء بلديات وأعضاء المجالس البلدية والإدارة البلدية طلب هذه الخدمات عن طريق البريد الإلكتروني التالي conseiljuridique@fnct.org.tn على أن يتولى الخبير القانوني للجامعة الرد على هذه الطلبات في الآجال المحددة كما سيتم نشرها على الموقع الرسمي للجامعة الوطنية للبلديات التونسية.

أي إنعكاس لميزانية الدولة على الجماعات المحلية؟

تأتي ميزانية الدولة لسنة 2022 في ظرف إقتصادي عالمي لا يزال في خطوات التعافي الأولى من الإنكماش الذي عاشه خلال سنة 2020 جراء جائحة كورونا حيث شهد الاقتصاد العالمي إنكماشا بـ 3.1 %. ورغم توقعات صندوق النقد الدولي

في أكتوبر 2021 بأن يبلغ النمو العالمي 5.9 % كامل سنة 2021 إلا أن الكثير من الدول لازالت تعاني من تداعيات جائحة كورونا.

أما على المستوى الوطني فإن أهم المؤشرات التي تحيط بميزانية الدولة للسنة الحالية تتمثل فيما يلي:

نسبة التضخم مستوى 6.4 % سنة 2021

نسبة النمو 0.3 % خلال الثلاثي الثالث من 2021

نسبة البطالة 17.9% خلال الثلاثي الثاني من 2021

تراجع الدينار مقابل الأورو بـ 3.2 % رغم التحسن مقابل الدولار بـ 1.3 % مقارنة بسنة 2020.

الدين العمومي يمثل من 82.1 % من الناتج المحلي الإجمالي. لمتابعة باقي التفاصيل عبر الرابط التالي:

https://bit.ly/3gkx2sl

شراكات وتعاون

إتفاقية تعاون بين الجامعة ووكالة التعمير بتونس الكبرى

تم اليوم الثلاثاء 1 فيفري 2022 بمقر الجامعة الوطنية للبلديات التونسية توقيع إتفاقية تعاون وشراكة بين الجامعة ووكالة التعمير بتونس الكبرى بحضور السيد عدنان بوعصيدة رئيس الجامعة والسيدة وئام بن مصطفى المديرة التنفيذية والسيد منجي العرفاوي المدير العام لوكالة التعمير بتونس الكبرى والسيدة جيهان الغيلوفي مديرة ادارة التصرف في المعلومات العمرانية بالوكالة. التفاصيل عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3IXj0ZT

الشبكات

تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي

شاركت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية في أشغال جلسة العمل المتعلقة بتفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي، وذلك في إطار الانطلاق في تنفيذ التعهد عدد10 من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023). وقد تمّ تنظيم هذه الجلسة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) بالتعاون مع الجامعة ووحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع "خطط عمل الشباب"، موضوع التعهد عدد 10 من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة، قد تم تطويره كجزء من مشروع "مبادرة من أجل التنمية البلدية" IDM– ، بتمويل من وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية BMZ ويتمّ تنفيذه بواسطة الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) والجامعة الوطنية للبلديات التونسية (FNCT) لدعم وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة.

وقد سجّل الاجتماع مشاركة أكثر من ثلاثين شخصًا، من بينهم رؤساء عدد من البلديات، مستشارون بلديون وإطارات بلدية يمثلون 12 بلدية معنية بتنفيذ التعهد 10 من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة: بلدية حمام الشط -قابس- دار شعبان الفهري-الزريبة -زاوية سوسة-قرطاج-المتلوي-سيدي بو رويس-تبرسق-غزالة-النفيضة-بشري فطناسة نفّة.

الهدف من تنظيم هذا الاجتماع هو الانطلاق في تنفيذ التعهد عدد 10 من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة. الاجتماع مثّل كذلك فرصة لقديم شرح مفصّل لممثلي البلديات حول مسار تنفيذ مشروع "خطط عمل الشباب". وهو مسار تشاركي مع عديد الأطراف المتدخلة على المستوى المحلّي، حيث يقوم الشباب بتطوير مشاريع لتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة المحلية.

المناصرة

مسار اللامركزية ... بعد أكثر من ثلاث سنوات

نشرت الجامعة الوطنية للبلديات التونسية فيديو يتعلق بمسار اللامركزية أكثر من ثلاث سنوات من صدور مجلة الجماعات المحلية اذ لا يزال عدد كبير من الأوامر الحكومية التطبيقية لأحكام المجلة لم تصدر بعد وبالتحديد من مجوع 38 أمر صدر منها فقط 14 أمر. لمشاهدة الفيديو عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3GpNB0u

منتدى البلديات: الحلقة الحوارية العاشرة: السلطة المحلية ماذا غيرت؟

رغم قلّة الموارد المالية والبشرية التي تعاني منها جل البلديات التونسية، زيادة على تداعيات جائحة كورونا على ميزانيات البلديات تحديدا خلال سنتي 2020 -2021 إلا أن الكثير منها تمكّن من إنجاز مشاريع تنموية من شأنها أن تغيّر الواقع اليومي للمواطن وتعزيز التعاون البلدي في إطار مشاريع مشتركة.

زيادة على ذلك فأنه إلى اليوم وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الانتخابات البلدية، لا تزال السلطة المحلية تحت وطأة عدم الاستقرار جراء بطء تركيز مسار اللامركزية والنقص الفادح في التحويل اللازم للموارد البشرية والمالية إضافة إلى الانتظارات الكبرى للمواطنين والضبابية في تقاسم الصلاحيات والأدوار بين السلطتين المركزية والمحلية. هذا الوضع يطرح العديد من التساؤلات حول قدرة البلديات على إحداث التغيير. (باقي المقال عبر الرابط التالي https://bit.ly/3AKIgj3

ولمن لم يتمكن من متابعة البث المباشر يمكنكم إعادة متابعة الندوة الحوارية عبر الرابط التالي:https://bit.ly/3pYImQk

دعوة لتقديم الترشحات

إطلاق صندوق دعم التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية التونسية – الفرنسية 2022

تطلق وزارة الداخلية التونسية بالشراكة مع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، بدعم من السفارة الفرنسية بتونس، دعوة للمشاركة في مشاريع دعم التعاون اللامركزي للجماعات المحلية التونسية والفرنسية لسنة 2022.
وقد تم فتح باب الترشح أمام كل الجماعات المحلية الراغبة في إنجاز مشاريع مشتركة تونسية فرنسية من تاريخ 2 فيفري 2022 الى غاية 22 أفريل 2022، وستستفيد من هذا الصندوق المشاريع التي يتم اقتراحه بصفة مشتركة بين الطرفين التونسي والفرنسي بدعم مالي لمدة 12 شهرا.
تقدم الترشحات من قبل الجماعات المحلية الفرنسية عبر الموقع الإلكتروني www.cncd.fr و ملئ استمارة الترشح عبر الموقع الالكتروني France Diplomatie https://bit.ly/3HsTUld
تهدف هذه الدعوة للمشاريع إلى تعزيز الشراكات المبرمة وفتح الآفاق لشراكات جديدة بين الجماعات المحلية التونسية والفرنسية من أجل تعزيز ودعم اللامركزية كأداة حوكمة للشأن العام المحلي لفائدة المتساكنين.
لمزيد التفاصيل حول محاور الشراكة والنظام القانوني لتقديم الترشحات يمكن زيارة الموقع الالكتروني France Diplomatie https://bit.ly/3HsTUld

الترشح لمشروع "السياسة الشبابية ومشاركة الشبان في السياسات العمومية "
في إطار مشروع "السياسة الشبابية ومشاركة الشبان في السياسات العمومية في تونس " الرامي إلى تعزيز إدماج الشبان والقضايا المتعلقة بهم في صياغة السياسات العمومية وتنفيذها على المستويين المحلي والوطني. تم فتح باب الترشح للبلديات التونسية للتقدم لهذا المشروع.
حيث سيتم اختيار 10 بلديات تونسية بالإعتماد على مسار مفتوح يحترم فيه مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والإدماج، وذلك على أساس معايير محددة مسبقا.
على البلديات الراغبة في الترشح إرسال ملفاتها قبل يوم الإثنين 28 فيفري 2022 على الساعة17:00.
يتمتع مشروع "السياسة الشبابية ومشاركة الشبان في السياسات العمومية في تونس" بدعم من مفوضية الإتحاد الأوروبي (DUE)والسفارة الهولندية بتونس وينفذه المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد (CILG) بالشراكة مع وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية. للإطلاع على تفاصيل الترشح وتقديم الملفات يرجى الدخول عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/3go43DZ

المستجدات القانونية

أهم القرارات البلدية:

■ قرارات تتعلق بمثال التهيئة العمرانية:

- بلدية بشلي-جرسين-البليدات: نشر حدود مثال التهيئة العمرانية لقرية بني امحمد
- المظلية: المصادقة على مثال التهيئة العمرانية للتجمع السكني ببرج الكارمة
- بلدية الصمار: المصادقة على قرار تحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية الصمار منطقة بني مهيرة

المزيد من التفاصيل حول هذه المستجدات: https://bit.ly/3sikDul

إصدارات جديدة

« SafeNess »تطبيق لحماية النساء من العنف في الأماكن العامة

"سايفناس" هو تطبيق جوّال يعمل بنظام Android وiOS يمكّن مستخدمي الهواتف الذكية من حماية أنفسهم في حالة الخطر في الأماكن العامة، حيث ان مهمة التطبيق تحسين السلامة في الأماكن العامة والسماح للمستخدم التصرف بسرعة في حالة الخطر.

تم تطوير تطبيق "SafeNess"من خلال مجموعة من الشباب بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر". تم تطوير التطبيق لمساعدة النساء والفتيات المستخدمات للهواتف الذكية من أجل حماية أنفسهن من العنف والتحرش الجنسي في الأماكن العامة على وجه التحديد. وهذا يفسر اختيار اسم تطبيقنا "Safe" الذي يعني "الأمان" باللغة الإنجليزية و " "ness"الأشخاص" باللغة العربية. وحتى الآن قام ما يزيد عن 1,000 مستخدم بتحميل التطبيق على هواتهم الذكية، وهو متاح في تونس والمغرب وفي أكثر من 36 دولة أخرى.

الغرض من تطبيق "SafeNess" هو تحسين سلامة النساء والفتيات في الأماكن العامة والسماح لمستخدمي الهواتف الذكية بالتصرف بسرعة في حالة الخطر. وهو تطبيق مبني على عدة محاور رئيسية لمستخدمي الهواتف الذكية:

- تحديد وإضافة الأشخاص الموثوق بهم من قائمة الاتصال الموجودة على هاتف المستخدمة.
- إمكانية إرسال موقع المستخدمة إلى الأشخاص الموثوق بهم لاتباع طريق المرسلة (التتبع).
- السماح للأشخاص الموثوق بهم بمتابعة تحركاتك حتى تصل إلى مكان آمن.
- في حالة الطوارئ، يمكن للمستخدمة إرسال تنبيه طوارئ، والذي سيؤدي إلى تسجيل فوري لإحداثيات GPS مع التاريخ والوقت بالضبط وكذلك التسجيل الصوتي، وبالتالي يمكن للأشخاص الذين يقومون بالتتبع التدخل اما عن طريق التدخل والتنقل أو الاتصال بالشرطة أو بأقرب شخص قريب من موقع الحادثة لإنقاذ المستخدمة.
- يتم حفظ هذا التسجيل في ملف التعريف لاستخدامه كدليل في حال تقديم شكوى على المعتدي قضائيا.

وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجراها مركز كوثر أن النساء والفتيات يتعرضن الى العنف الجسدي والعنف اللفظي والتحرش الجنسي وفي العديد من الأحيان الى الاغتصاب في الفضاءات العامة. من ذلك دراسة أجراها المركز حول العقبات التي تعيق مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية في عام 2016 في 4 دول عربية (المغرب وفلسطين وتونس واليمن) أظهرت أن العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن الخاصة والعامة عقبة رئيسية. كما أظهرت الدراسة الوطنية الذي أصدرها مركز الكريديف حول "العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأماكن العامة في تونس" في عام 2016، أن 53.5٪ من النساء المعنيات في المسح أعلنن أنهن عانين شكلاً من أشكال العنف في مساحة عامة خلال السنوات الأربع الماضية (2011-2015)، عانت 41.2٪ من النساء من العنف الجسدي و75.4٪ من العنف الجنسي.

أرقام الجامعة

- جائحة كورونا تتسبب في غلق 130 ألف من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس
- 7 % تقديرات نسبة التضخم لسنة 2022